

التهيئة الحضرية والريفية: أزمة المدينة والريف وأشكال التدخل

04

محاور الدرس وفق الإطار المرجعي

1. مظاهر أزمة المدن والأرياف والعوامل المفسرة لها؛
2. أشكال التدخل لمعالجة أزمة الأرياف والمدن؛

1 أزمة المدينة المغربية: مظاهرها، العوامل المفسرة لها، أشكال التدخل لمعالجتها؛

مظاهر الأزمة	العوامل المفسرة لها	أشكال التدخل لمعالجتها
✓ المجال الاقتصادي: - انتشار الأنشطة غير المهيكلية (تجارة الرصيف، الباعة المتجولون...) - الافتقار لمؤسسات اقتصادية كبيرة محركة للاقتصاد. ✓ المجال الاجتماعي: - حدة الفوارق الاجتماعية. - ارتفاع نسبة الفقر والبطالة والامية. - انتشار أحياء الصفيح والبناء العشوائي. - انتشار التسول والتشرد وارتفاع نسبة الجريمة (الاقصاء الاجتماعي). ✓ مجال التجهيزات: - نقص في البنيات التحتية والخدمات العمومية (الطرق، التطهير، الإنارة...) - ضعف المرافق والمؤسسات العمومية (الصحة، التعليم...) - أزمة النقل الحضري. ✓ المجال البيئي: - مشكل جمع ومعالجة النفايات. - مشكل التلوث الهوائي. - قلة المجالات الخضراء.	تفسر أزمة المدينة المغربية بعدة عوامل أبرزها: ✓ العامل الديموغرافي: التمثل في تزايد الساكنة الحضرية بوثيرة سريعة (نمو حضري سريع) حيث انتقلت من 29% سنة 1960 إلى 63% سنة 2020 بفعل الهجرة القروية والتزايد الطبيعي. ✓ العامل الاقتصادي: يتجلى في بطء النمو الاقتصادي وتركز أهم الأنشطة الاقتصادية بالمنطقة الاطلنتية خاصة المحور الممتد ما بين الجديدة وطنجة.	اتخذت الدولة مجموعة من الإجراءات والتدابير لمعالجة أزمة المدينة أهمها: ✓ تدابير قطاعية (كبرى): تشجيع الأنشطة الموفرة للدخل وإحداث مناطق صناعية جديدة وتشجيع الاستثمارات والمقاولات والتعاونيات. ✓ إجتماعيا: إطلاق المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، وتطبيق برنامج محاربة الفقر والإقصاء الاجتماعي، وإطلاق برنامج السكن الاجتماعي (200 - 2010). في مجال التجهيزات العمومية، إنجاز مجموعة من البنى التحتية لإعادة تأهيل المدن وتوفير بعض الخدمات العمومية (الماء، الكهرباء، التطهير، النقل الحضري...) للقطاع الخاص الأجنبي والوطني. بيئيا، بتشديد مطارح قانونية للأزبال وإنشاء محطات لمعالجة النفايات الصلبة والسائلة وإحداث المناطق الخضراء. ✓ دور التهيئة الحضرية: اتخذت الدولة في إطار التهيئة الحضرية مجموعة من التدابير أهمها: تدابير قانونية من خلال وضع قانون التعمير 1952 وإطلاق مدونة جديدة للتعمير 2005. وتدابير مؤسساتية متمثلة في إنشاء الوكالة الحضرية وتأسيس المعهد الوطني للتهيئة وإعداد التراب. وتدابير تقنية من خلال إصدار مجموعة من الوثائق الموجهة للتهيئة الحضرية (التصميم المديري، تصميم التنطيق، تصميم التهيئة). ✓ دور الميثاق الوطني لاعادة التراب (2001): إقتصاديا، من خلال تدعيم تنافسية المدن ودعم الاقتصاد العصري والتقليدي. إجتماعيا، محاربة الفقر والامية وتوفير الخدمات الاجتماعية وتحسين ظروف العيش. عمرانيا، محاربة السكن العشوائي واستعمال أراضي الملك العام في مشاؤيع السكن. التخطيط الحضري، بلورة مخطط وطني للمدن الجديدة وتبسيط مساطر المصادقة على وثائق التعمير.

2 أزمة الأرياف المغربية: مظاهرها، العوامل المفسرة لها، أشكال التدخل لمعالجتها؛

مظاهر الأزمة	العوامل المفسرة لها	أشكال التدخل لمعالجتها
✓ المجال الاقتصادي: - ضعف المردود الفلاحي - إنتشار الزراعات البورية والمعيشية - قلة الأنشطة الأخرى كالصناعة والتجارة والخدمات. ✓ المجال الاجتماعي: - استفحال الامية والفقر والبطالة - تفاقم الهجرة القروية - ضعف المستوى المعيشي للسكان... ✓ مجال التجهيزات: - ضعف شبكة الماء الشروب والكهرباء والمواصلات والخدمات العمومية - هشاشة السكن القروي.	تفسر أزمة الأرياف المغربية بعدة عوامل أبرزها: - تهميش وإقصاء البادية المغربية في مخططات التنمية. - تأثير المجال الفلاحي بتوالي سنوات الجفاف. - سوء تسيير وتدبير الجماعات القروية. - عزلة بعض الأرياف المغربية (الأطلس).	اتخذت الدولة مجموعة من الإجراءات والتدابير لمعالجة أزمة الأرياف أهمها: ✓ التدخلات الإستراتيجية: إقتصاديا، أبرزها برنامج الاستثمار الفلاحي والبرنامج الوطني لمكافحة التصحر وآثار الجفاف وتطبيق سياسة المغرب الأخضر. إجتماعيا، إطلاق المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، وتطبيق برنامج الأولويات الاجتماعية. في مجال التجهيزات العمومية، في مقدمتها برنامج تزويد العالم القروي بالماء الشروب والبرنامج الوطني للطرق القروية بالإضافة إلى تشييد السدود وبناء المدارس والمستوصفات. ✓ المشاريع الكبرى: من بينها استراتيجية 2020 للتنمية القروية ومشروع التنمية الاقتصادية القروية للريف الغربي، ومشروع تنمية الأقاليم الشمالية ومشروع حوض سبو.

- **التهيئة الحضرية:** هي عمليات الإعداد التي تنجزها الدولة لتنظيم المجال الحضري عمرانيا واقتصاديا واجتماعيا.
- **التهيئة الريفية:** مجموع التدخلات العمومية في الأرياف لتوفير التجهيزات الإنتاجية والبنيات التحتية والخدمات العمومية.